الجمهورية التونسية
وزارة المالية

ميزانية الدولة لسنة 2014

ميزانية المواطن

الفهـــــــرس

مـقـــــــــدمـــة 1

I دورة الميزانية 2

II رزنامة إعداد الميزانية 2

III أهم توجهات ميزانية سنة 2014 3

1 فرضيات ميزانية 2014 3

النشاط الاقتصادي 3

الموارد 3

النفقات 4

التوازن 4

2 ميزانية سنة 2014 6

3 الموارد الذاتية لميزانية الدولة 7

4 نفقات ميزانية الدولة 11

5 تمويل عجز الميزانية 16

المصطلحـــــــــــات 17

كلمة السيد وزير المالية

يكتسي قانون المالية أهمية بالغة و يحظى باهتمام المواطنين حيث يحتوي على الإجراءات و القرارات التي تتخذها الحكومة و التي من شأنها أن تؤثر على معيشتهم و على كامل المشهد الاقتصادي والاجتماعي. و تجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية التزمت بنشر كل ما يتعلق بالمالية العمومية والمعطيات الإحصائية الاقتصادية والتوقعات والمعطيات حول النفقات متوسطة الأمد و كذلك المعطيات التفصيلية حول ميزانية الدولة بصفة منتظمة و ذلك بمقتضى المرسوم عدد 41 بتاريخ 26 ماي 2011 المتعلق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية.

و في هذا الإطار، و بالتعاون مع مختلف مكونات المجتمع المدني عن طريق جلسات دورية للحوار واستنادا إلى استطلاعات الرأي العام، تصدر وزارة المالية للمرة الأولى **"ميزانية المواطن لسنة 2014"** و ذلك كمبادرة لتعزيز آلية التواصل و الثقة مع المواطنين و المواطنات و ترسيخ مبادئ الشفافية و الحوكمة الرشيدة و المفتوحة كهدف من أهداف الثورة.

و هي عبارة عن وثيقة مبسطة للميزانية تلخص أهم الأرقام الواردة فيها وتمكن المواطن من التعرف على كيفية توزيع نفقات ميزانية الدولة و المداخيل المرصودة لتمويلها بالإضافة إلى مختلف المؤشرات الاقتصادية و المالية و ذلك بصورة مبسطة و في متناول جميع فئات المجتمع ليبقى رقيبا على التصرف في الأموال العمومية.

الياس الفخفاخ، تونس في 3 جانفي 2014

I دورة الميزانية

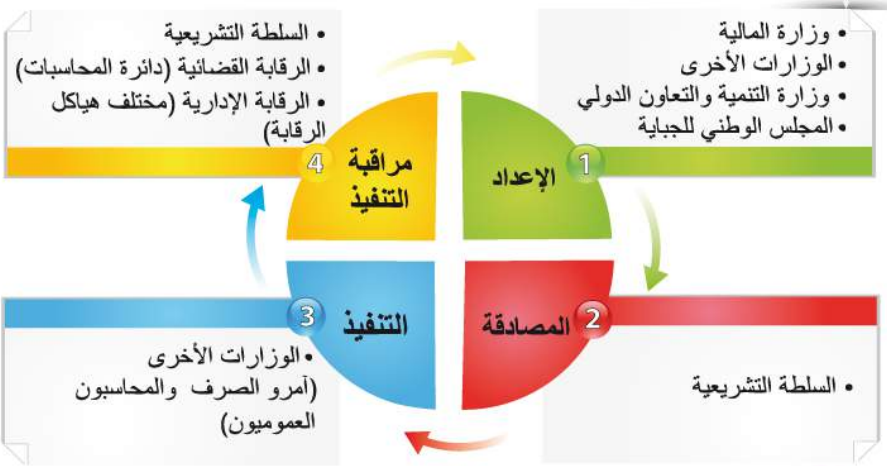

II رزنامة إعداد الميزانية

الثلاثي الأول
- منشور من السيد رئيس الحكومة يضبط التوجهات العامة لإعداد الميزانية

الثلاثي الثاني
- تقييم إنجازات السنة الفارطة
- ضبط النفقات الإلزامية
- آخر أجل لتوجيه مشاريع ميزانيات الوزارات إلى وزارة المالية

الثلاثي الثالث
- مناقشة مشاريع الميزانيات بين ممثلي رؤساء الإدارات و المصالح المعنية بوزارتي المالية والتنمية والتعاون الدولي
- حوصلة نتائج المناقشات من طرف وزارة المالية
- ضبط الموارد و التوازنات العامة

سبتمبر
- عرض مشروع قانون المالية و ميزانية الدولة على المجلس الوطني للجباية للنقاش و التعديل

أوائل أكتوبر
- عرض مشروع قانون المالية و ميزانية الدولة على مجلس الوزراء للمصادقة

25 أكتوبر
- آخر أجل لإحالة مشروع قانون المالية و ميزانية الدولة على السلطة التشريعية

31 ديسمبر
- آخر أجل للمصادقة على مشروع قانون المالية و الميزانية من طرف السلطة التشريعية

أهم توجهات ميزانية سنة 2014

فرضيات ميزانية 2014

- **النشاط الاقتصادي:**

إنتاج المحروقات:

- 2.977 مليون طن من النفط الخام، منها 1.104 مليون طن من النفط الخام راجعة للدولة.
- 2.801 مليون طن معادل نفط من الغاز الطبيعي.

الكميات الموردة:

- 1.200 مليون طن من النفط الخام،
- 2.277 مليون طن من المواد الجاهزة ،
- 2.436 مليون طن معادل نفط من الغاز الطبيعي.

- **الموارد:**

إجراءات جبائية جديدة و تحسين الاستخلاص

النفقات:

تم تقدير نفقات ميزانية الدولة لسنة 2014 على ضوء التوجهات التالية :

- التحكم في نفقات تسيير وسائل المصالح.
- التحكم في تطور نفقات الأجور من خلال الضغط على عدد الانتدابات.
- ترشيد نفقات الدعم.
- الحرص على ملائمة إعتمادات نفقات التنمية مع نسق انجاز المشاريع.
- الأخذ بعين الاعتبار لتطور حاجيات وزارتي الدفاع والداخلية باعتبار التحديات الأمنيه الداخلية و الخارجية التي تواجهها البلاد في هذه المرحلة الحساسة.

التوازن:

- عجز الميزانية في مستوى 5.7% من الناتج الإجمالي المحلي.
- حجم الدين العمومي في حدود 41754 **م د** أي 49.1 % من الناتج الإجمالي المحلي.

تأثر التوازنات المالية بتغير سعر برميل النفط في الأسواق العالمية و بمستوى أسعار الصرف:

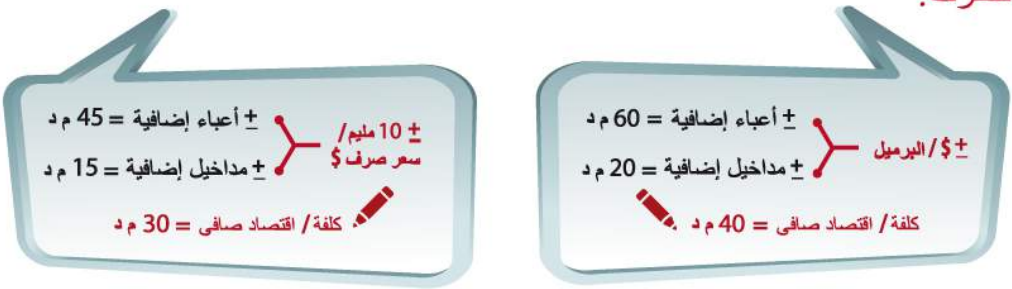

تأثر المديونية بتغير سعر صرف العملات الأجنبية:

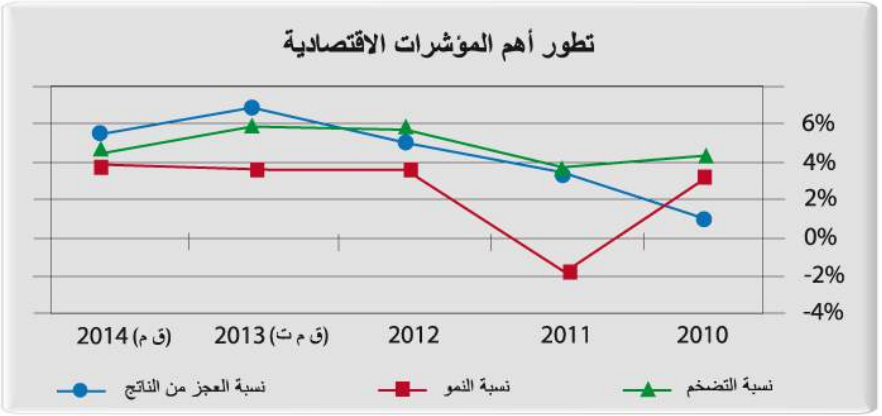
تطور أهم المؤشرات الاقتصادية
6%
4%
2%
0%
-2%
-4%
2014 (ق م)
2013 (ق م ت)
2012
2011
2010
نسبة العجز من الناتج
نسبة النمو
نسبة التضخم

تطور نسبة التداين العمومي
49.1%
47.2%
44.3%
44.4%
40.3%
2014 (ق م)
2013 (ق م ت)
2012
2011
2010

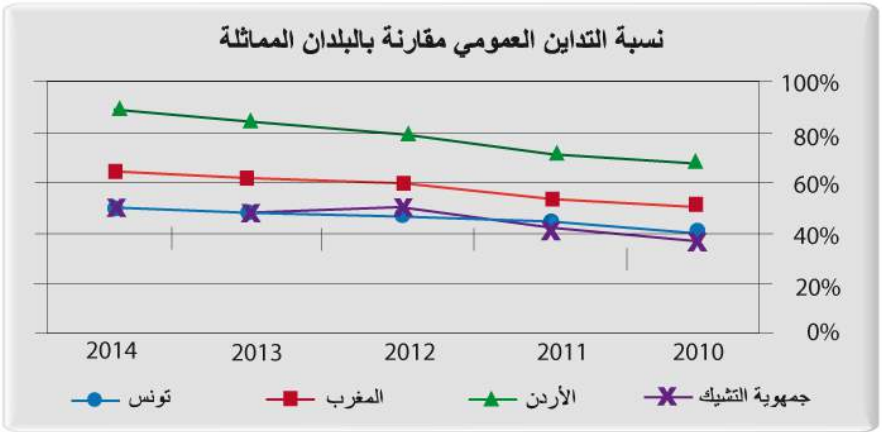
نسبة التداين العمومي مقارنة بالبلدان المماثلة
100%
80%
60%
40%
20%
0%
2014
2013
2012
2011
2010
تونس
المغرب
الأردن
جمهورية التشيك

2 ميزانية سنة 2014

- موارد جبائية : 17 897 م د — 88.2 %
- موارد غير جبائية : 2 390 م د — 11.8 %

- الاقتراض الداخلي : 2 500 م د — 31.9 %
- الاقتراض الخارجي : 5 338 م د — 68.1 %

- نفقات التصرف : 17 750 م د — 75.7 %
- نفقات التنمية والقروض المحالة للمؤسسات العمومية : 5 700 م د — 24.3 %

- تسديد فائدة الدين : 1 475 م د — 31.6 %
- تسديد أصل الدين : 3 200 م د — 68.4 %

عجز الميزانية
4 638 م د أو 5.5 % من الناتج الإجمالي المحلي

العجز دون اعتبار التخصيص و الهبات
4 852 م د أو 5.7 % من الناتج الإجمالي المحلي

3 الموارد الذاتية لميزانية الدولة

1 المداخيل الجبـائية

- **الأداءات المباشرة** :43 % من المداخيل الجبائية

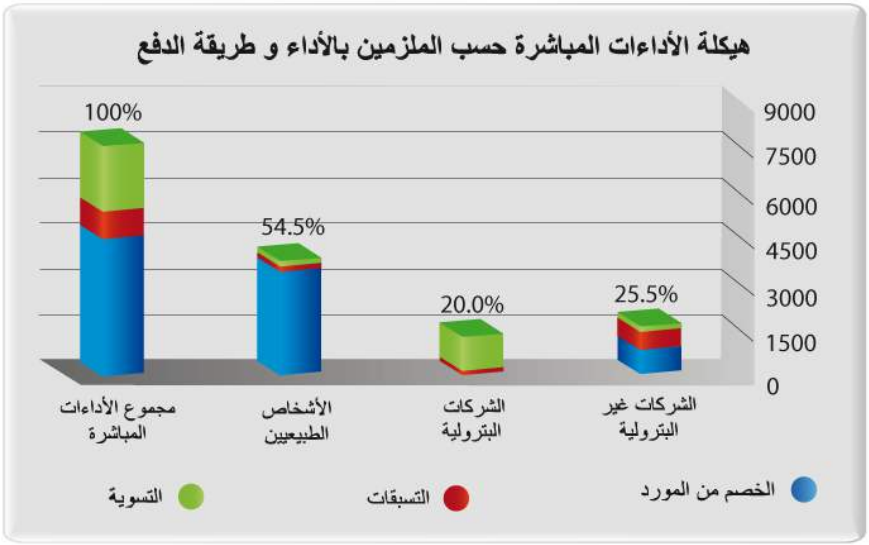

● **الأداءات غير المباشرة** :57 % من جملة المداخيل الجبائية

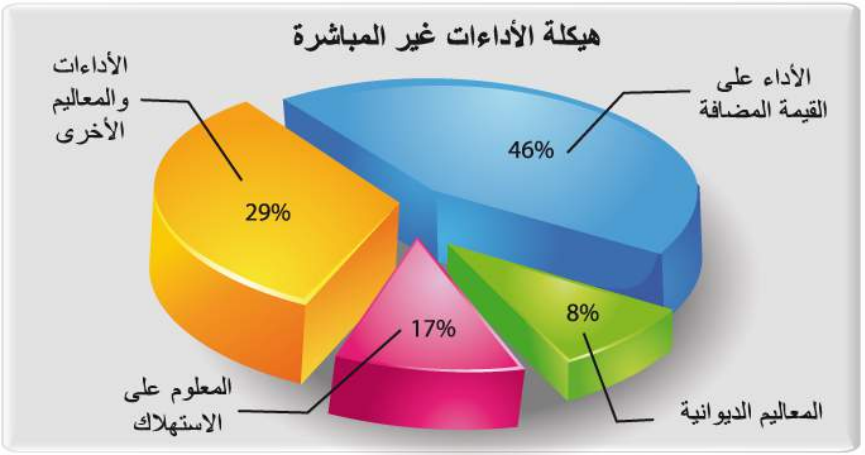

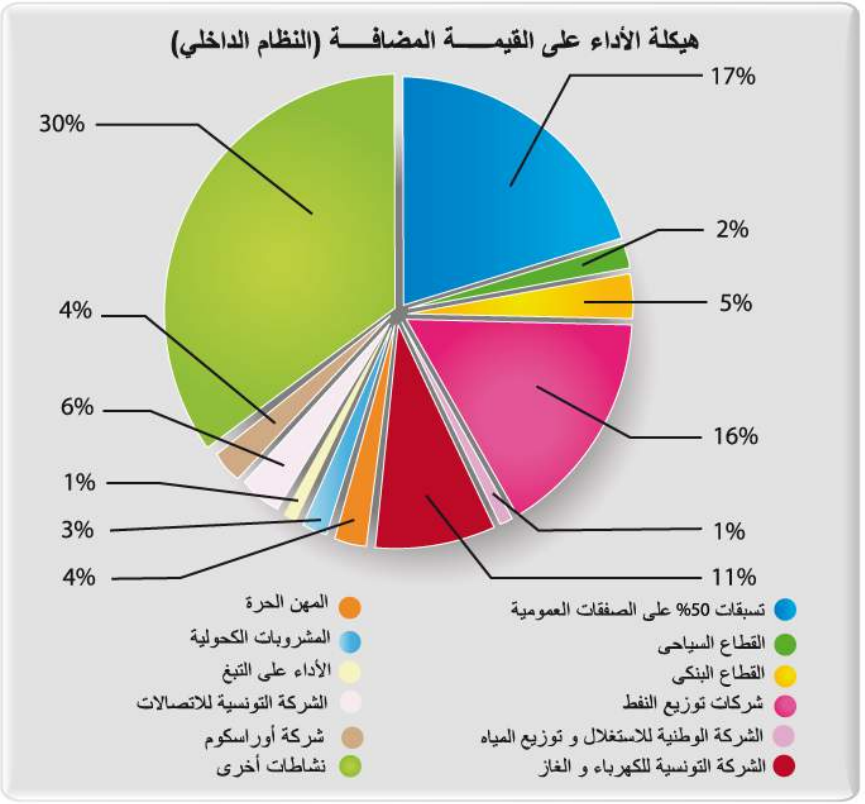

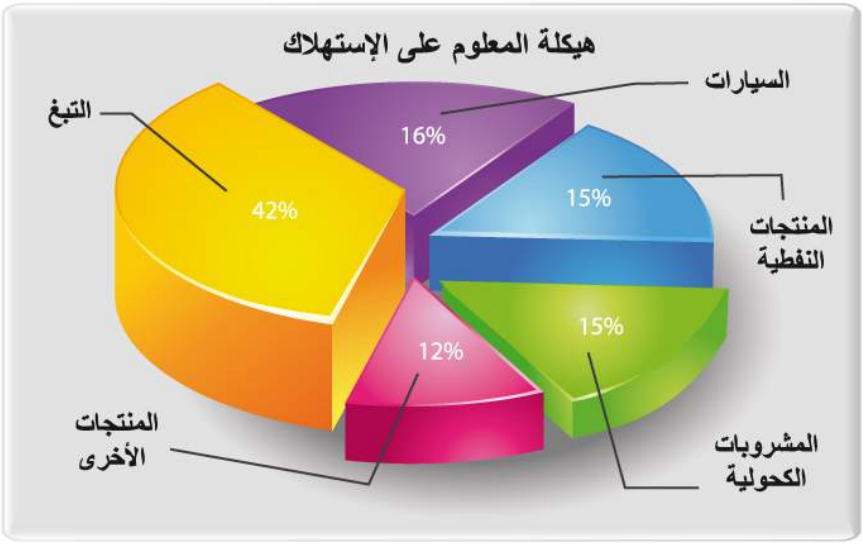

نسبة الضغط الجبائي = 21 %

ب المداخيل غير الجبائية

مداخيل مصادرة و بيع ممتلكات عائلة الرئيس السابق	1000	% 42
الهبات الخارجية	214	% 9
عائدات مساهمات الدولة في المؤسسات العمومية	500	% 21
مداخيل عبور الغاز الجزائري	130	% 5
استخلاص القروض أصلا و فائدة	120	% 5
مداخيل أخرى	426	% 18
الجملة	**2390**	**% 100**

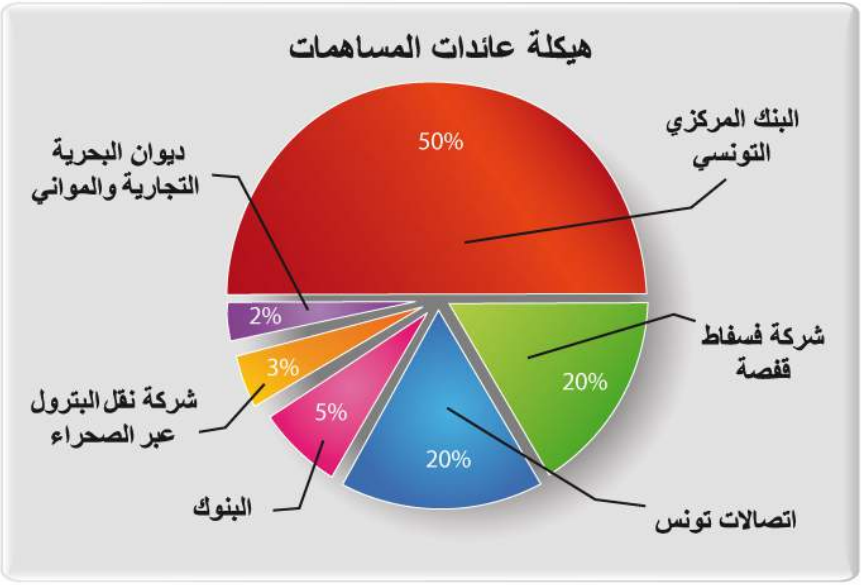
هيكلة عائدات المساهمات
البنك المركزي التونسي
50%
ديوان البحرية التجارية والموانئ
2%
شركة فسفاط قفصة
20%
3%
شركة نقل البترول عبر الصحراء
5%
البنوك
20%
اتصالات تونس

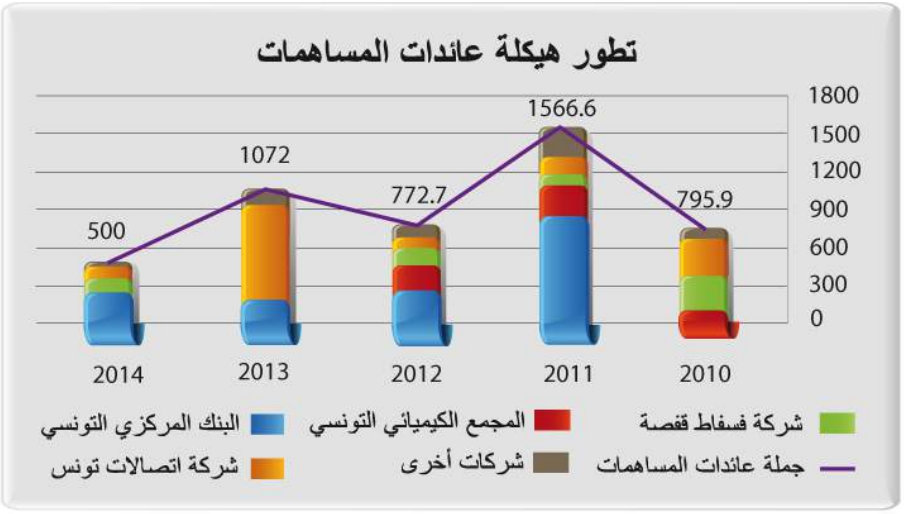
تطور هيكلة عائدات المساهمات
1800
1500
1200
900
600
300
0
500
1072
772.7
1566.6
795.9
2014
2013
2012
2011
2010
البنك المركزي التونسي
المجمع الكيميائي التونسي
شركة فسفاط قفصة
شركة اتصالات تونس
شركات أخرى
جملة عائدات المساهمات

4 نفقات ميزانية الدولة

أ نفقات التصرف

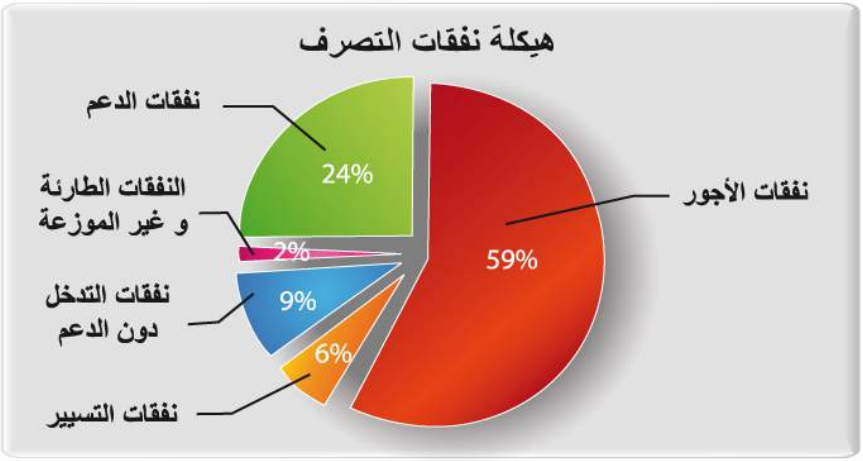

	2010	2011	2012	2013	2014
نفقات التأجير	6785	7679	8656	9781	10555
% التطور	% 7.7	% 13.2	% 12.7	% 13.0	% 7.9

● نفقات التأجير

الانتدابات:

الانتدابات حسب القطاعات:

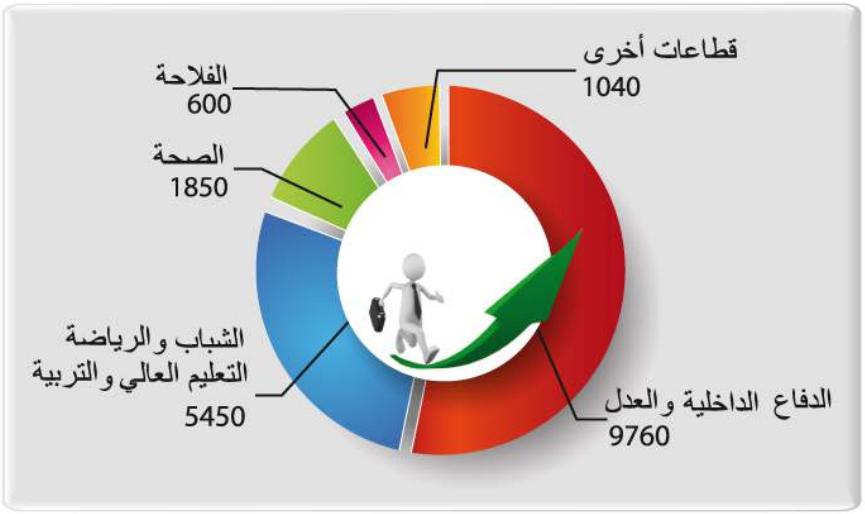

نفقات التسيير(1051 م د)

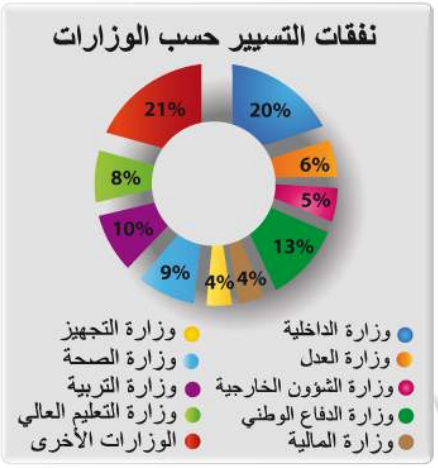

التدخل العمومي دون الدعم(1556 م د)

نفقات الدعم : 4 292 م د

دعم المواد الأساسية : 1 407 م د
(31 %)

دعم النقل : 385 م د
(9 %)

الدعم المباشر للمحروقات : 2 500 م د
(60 %)

ب نفقات التنمية

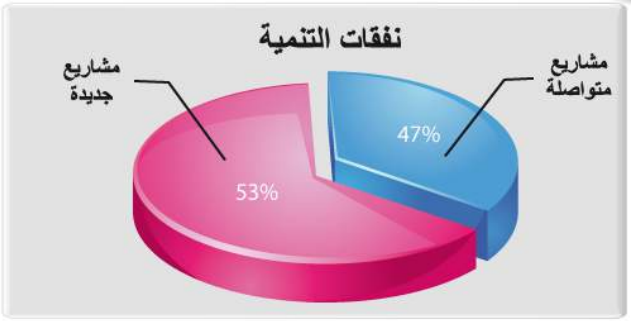

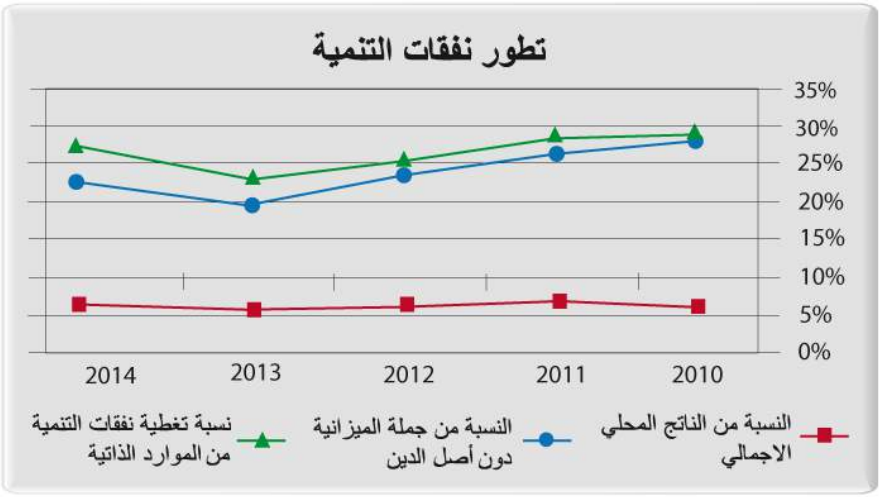
تطور نفقات التنمية
35%
30%
25%
20%
15%
10%
5%
0%
2014
2013
2012
2011
2010
نسبة تغطية نفقات التنمية من الموارد الذاتية
النسبة من جملة الميزانية دون أصل الدين
النسبة من الناتج المحلي الاجمالي

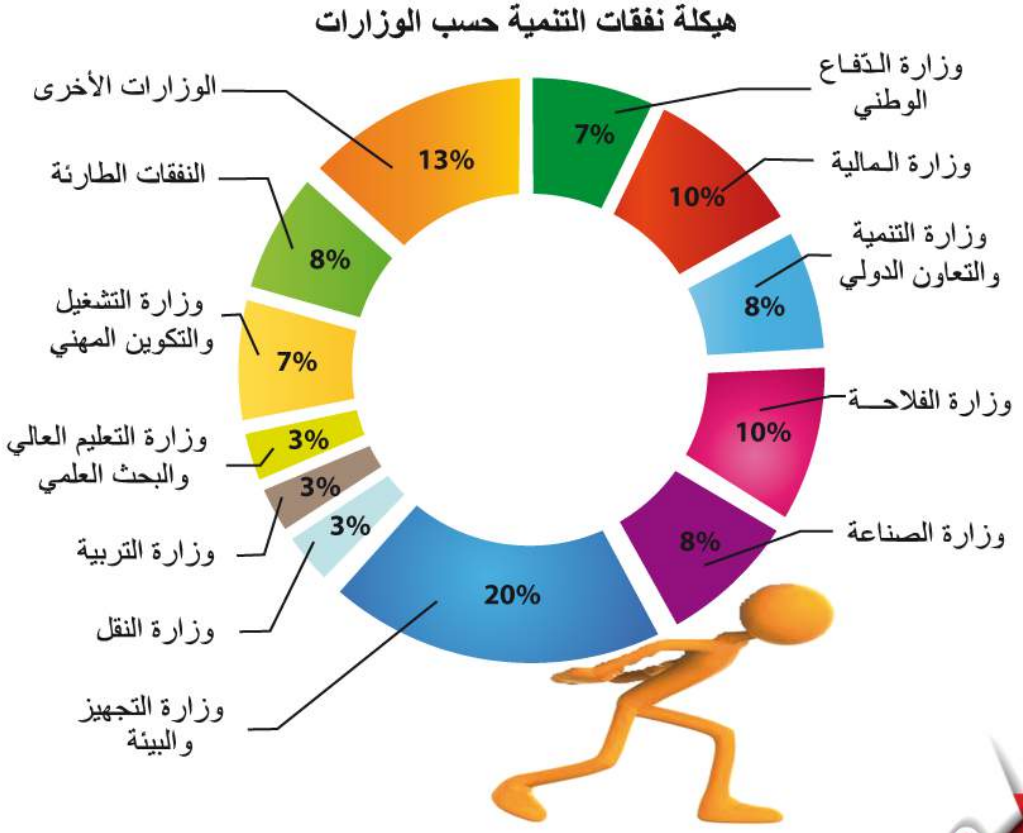
هيكلة نفقات التنمية حسب الوزارات
وزارة الدفاع الوطني
7%
وزارة المالية
10%
وزارة التنمية والتعاون الدولي
8%
وزارة الفلاحة
10%
وزارة الصناعة
8%
20%
وزارة التجهيز والبيئة
وزارة النقل
وزارة التربية
3%
3%
3%
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
وزارة التشغيل والتكوين المهني
7%
النفقات الطارئة
8%
الوزارات الأخرى
13%

ت الدين العمومي

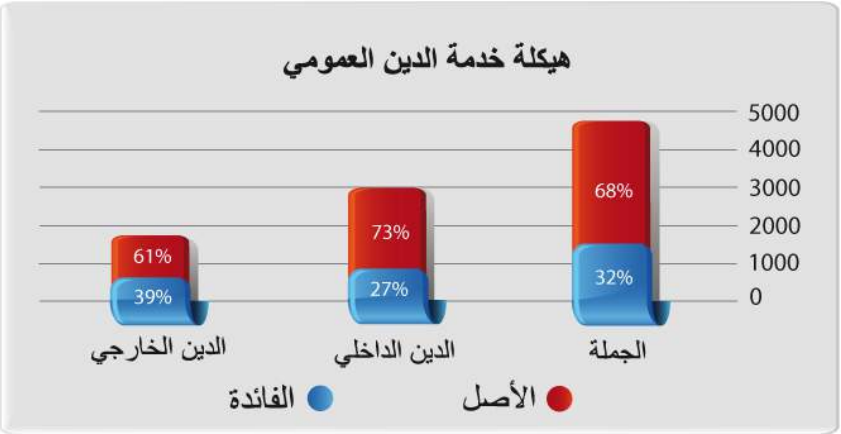

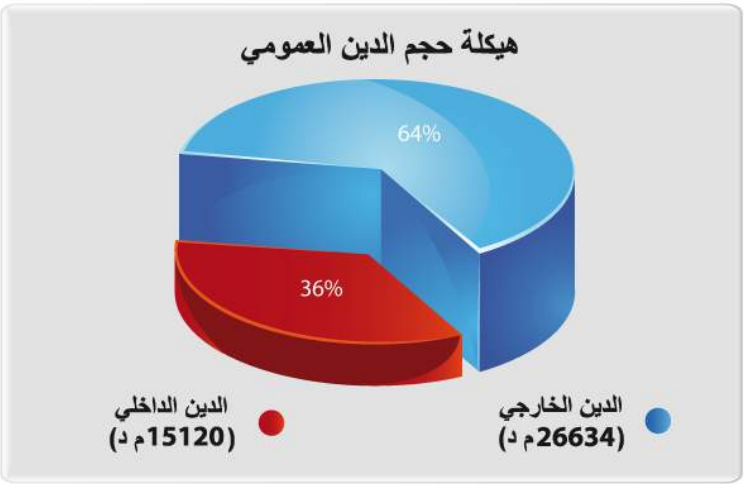

و يمثل حجم الدين العمومي 49.1 % من الناتج المحلي الإجمالي موزعة بين:

- الدين الداخلي 17.8 % من الناتج المحلي الإجمالي
- الدين الخارجي 31.3 % من الناتج المحلي الإجمالي

هيكلة حجم الدين العمومي الخارجي حسب العملات

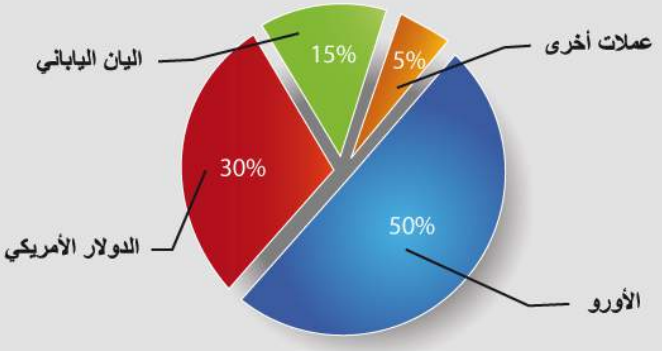

5 تمويل عجز الميزانية

هيكلة موارد الاقتراض

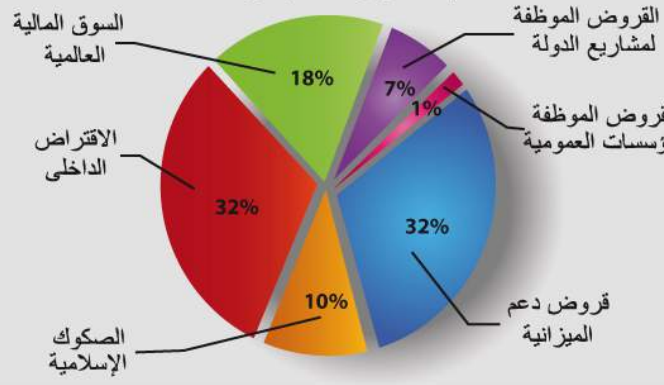

المصطلحـــــــات

قانون المالية: هو القانون الذي يأذن كل سنة بتنفيذ ميزانية الدولة.

ميزانية الدولة: وثيقة تضبط موارد و نفقات ميزانية الدولة و تمثل أداة الحكومة لبلوغ أهدافها التنموية. وهي تترجم توجهات الدولة حيث تعكس السياسة الاقتصادية والاجتماعية والأولويات المقررة من خلال الإعتمادات المرصودة.

نفقات التصرف: هي النفقات السنوية المتكررة و المخصصة للسير العادي لأجهزة الدولة وتهم بالأساس الأجور و نفقات وسائل المصالح (الأكرية، الكهرباء، الماء، المعدات الإدارية، ...) وتدخلات الدولة في المجال الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي (نفقات الدعم، المنح و القروض الجامعية، منح لفائدة العائلات المعوزة،...)

نفقات التنمية: هي النفقات المتعلقة بإنجاز مشاريع الدولة بصفة مباشرة و غير مباشرة (المنشآت العمومية) علاوة على التشجيعات و المساهمة في رأس المال.

الموارد الجبائية : تمثل المبالغ المالية المدفوعة من قبل المطالبين بالضريبة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين و ذلك بموجب القانون، و تنقسم إلى :

- **الأداءات المباشرة :** تشمل خاصة الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات.
- **الأداءات غير المباشرة :** تشمل بالأساس الأداء على القيمة المضافة و المعلوم على الاستهلاك والمعاليم الديوانية و معاليم أخرى مثل معلوم الطابع الجبائي و معلوم التسجيل و معلوم الجولان .

- **الأداء على القيمة المضافة:** أداء يُستوجب على الفارق بين ثمن البيع وكلفة الشراء.

- **المعلوم على الاستهلاك:** يطبق عند الإنتاج والتوريد على قائمة محدودة من المنتجات ذات الطابع الكمالي منها المشروبات الكحولية والتبغ والمحروقات والسيارات السياحية.

- **المعاليم الديوانية:** هي الأداءات التي تخضع لها البضائع الموردة إلى التراب التونسي أو المصدرة ماعـدا الإستثناءات المنصوص عليها بصفة صريحة في المعاهدات والاتفاقيات التجارية النافذة المفعول.

الحسابات الخاصة في الخزينة : هي مقابيض موظفة لتمويل عمليات معينة تهم بعض المصالح العمومية (التشغيل، الدعم، النهوض بالسكن الاجتماعي، النهوض بالقدرة التنافسية لبعض القطاعات مثل الفلاحة والصناعة...)

أموال المشاركة : تمثل أموال المشاركة المبالغ التي يدفعها الأشخاص الماديون و الذوات المعنوية بعنوان المساهمة في تمويل بعض العمليات ذات مصلحة عمومية (إعداد مناظرات وطنية، جبر أضرار ناتجة عن فياضانات،...)

الضغط الجبائي: هو نسبة المداخيل الجبائية من جملة الناتج المحلي الإجمالي.

الموارد غير الجبائية : تتكون من مداخيل اعتيادية (مداخيل عبور الغاز الجزائري عبر التراب التونسي،عائدات المساهمات في المؤسسات العمومية...) و أخرى غير اعتيادية (مداخيل التخصيص، الهبات الخارجية ...) .

عجز أو فائض الميزانية: هو الفارق بين الموارد الذاتية للدولة و النفقات دون اعتبار أصل الدين العمومي. و يتم تمويل عجز الميزانية عبر الاقتراض الداخلي والخارجي.

الناتج المحلي الإجمالي: هو قيمة السلع النهائية والخدمات في السوق المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في بلد ما خلال فترة زمنية محددة. و يمكن احتساب الناتج الإجمالي المحلي حسب المعادلة التالية:

الناتج المحلي الإجمالي = الاستهلاك الخاص + حجم الاستثمار + الإنفاق العمومي + (الصادرات - الواردات)

نسبة التضخم: هي تراجع القدرة الشرائية للعملة المحلية و يتجلى هذا التراجع من خلال ارتفاع الأسعار. ولهذه الظاهرة صلة كبيرة بالاستهلاك و الإنتاج من جهة و بالسياسة النقدية من جهة أخرى.

مشروع الميزانية ؟
نفقات الدولة ؟
ميزانية المواطن ؟
موارد الدولة ؟